

Distr.: General
24 May 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنمسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" نتائج حلقة العمل المعنية بالمرأة في نظام العدالة الجنائية التي عُقدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) (انظر المرفق).

وقد أسهم المؤتمر العاشر، من خلال عقد حلقة العمل هذه، في الالتزام المعقود على نطاق المنظومة بمراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة.

وسيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا باتخاذ اللازم لتعميم التقرير المرفق بهذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

(توقيع) جيرهارد فانزلتر
السفير

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

حلقة العمل المعنية بالمرأة في نظام العدالة الجنائية

١ - عُقدت حلقة العمل المعنية بالمرأة في نظام العدالة الجنائية، التي نظمها المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب للأمم المتحدة، في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتكونت الحلقة من أربعة وحدات دراسية هي: المرأة كجانية وسجينة؛ والمرأة كضحية للإيذاء وحياتها بعده؛ والمرأة في نظام العدالة الجنائية؛ والمسائل المتعلقة بالأبحاث والسياسات.

المناقشة

٢ - قدمت أثناء حلقة العمل طائفة متنوعة من الآراء من جانب الأخصائيين الممارسين ومقرري السياسات، ومناصري حقوق الضحايا والنساء والباحثين. وتضمن برنامج حلقة العمل عدة عروض فيديو عن المشاكل التي تواجهها المرأة في نظام العدالة الجنائية. وقدم وزير العدل والنائب العام بكندا ووزير العدل والجمارك باستراليا عرضين. وبرزت أثناء حلقة العمل ثلاثة مواضيع رئيسية هي: أهمية الأبحاث والتحليلات الدولية؛ وأهمية التدابير الدولية المتزامنة؛ وأهمية الإعلانات والمعايير الدولية.

٣ - واتضح من العروض والنقاش الذي تلاها أن موضوع المرأة في مجال الجريمة وفي نظام العدالة الجنائية يزداد أهمية. وقد أثار هذا التطور مشاكل تتعلق بالعدالة الجنائية وبحقوق الإنسان على السواء. ويمكن أن يُعزى تزايد حضور المرأة في مجال الجريمة إلى عوامل عديدة مثل قوانين المخدرات العقابية التي كان لها تأثير غير متناسب على النساء، وارتفاع معدلات الانتهاك الجسدي والجنسي، وتزايد الإيذاء الناجم عن الاتجار بالأشخاص. ويفضي تزايد حضور المرأة في نظام العدالة الجنائية، وخاصة في السجون، إلى مشاكل جسيمة، نظرا لأن السجن يديم العنف ضد المرأة. وهناك حاجة إلى استخدام برامج ونهج خاصة بالمرأة تختلف عن البرامج والنهج الخاصة بالرجل، وذلك لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في معاملة النساء.

٤ - وقيل إن الأبحاث التي تناولت المرأة في نظام العدالة الجنائية ركزت على عدد من المجالات الهامة تتعلق بالفجوة بين الجنسين. ورغم أن تلك الأبحاث قدمت إسهامات ضخمة، مثل البرهنة على أن البحوث الاستقصائية عن ضحايا الجريمة يمكن أن تجرى بنجاح في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة على السواء، فإن هناك مجالات عديدة تتطلب مزيدا من الأبحاث. وهناك حاجة أكبر إلى الأبحاث التي تربط بين السياسات والممارسة. وهناك بصفة خاصة حاجة إلى توثيق البرامج الناجحة بالنسبة للمرأة. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد

من الأبحاث التي تهدف إلى ما يلي: توفير بيانات دقيقة عن الاتجار في الأشخاص وخاصة عن دور المرأة كجانية في ذلك الاتجار؛ ودراسة أسباب وسياقات ذلك الاتجار من حيث علاقتها بوضع السياسات. ومن مواضيع البحث الأخرى ما يلي: تغير ملامح الإحرام النسائي؛ والسجينات ذوات الأطفال؛ والصعوبات الخاصة التي تواجهها النساء كمواطنات أجنبيات في السجن.

النتيجة المستخلصة

٥ - اتفقت آراء المشاركين في حلقة العمل على ضرورة اتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

- (أ) ينبغي منح النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للإيذاء الحقوق الأساسية من حماية وإنصاف ودعم في كسر دورة الأذى وإعادة الإدماج في المجتمع؛
- (ب) ينبغي بذل جهود لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور والموظفين المسؤولين فيما يتعلق بطبيعة الإيذاء الذي يقع على المرأة وما تنطوي عليه من استغلال وتجريد من الإنسانية؛
- (ج) ينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض المحاولات الرامية إلى تبرير إيذاء المرأة بدواع ثقافية؛
- (د) في حالة الجرائم التي يكون للمرأة دور فيها، ينبغي لنظم العدالة الجنائية للدول الأعضاء أن تركز على المنتهك والمستغل وعلى ضحية الانتهاك، بما في ذلك الاعتراف بدور المسهلين والمتجرين في النساء والفتيات؛
- (هـ) ينبغي توفير سبل الانتصاف المدني للضحايا من النساء والفتيات لكي تتاح لهن متابعة دعاواهن ضد من ارتكب جرائم ضدهن؛
- (و) ينبغي أن تكون هناك استجابة جماعية لمعالجة الإيذاء الذي يقع على المرأة. وينبغي أن تتضمن هذه الاستجابة حلولاً محلية تستخدم البنى القائمة والخدمات المتاحة؛
- (ز) ينبغي بذل جهود منسقة على الصعيد العالمي لتصحيح الأوضاع الاقتصادية التي تسهل الاستغلال الاقتصادي والجنسي للنساء والفتيات؛
- (ح) ينبغي اتباع استراتيجيات منسقة ومنسقة، بما في ذلك برامج عمل وجهود بحثية مشتركة واتصالات معززة وشبكات تعاونية تشمل الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.